



تحليلات إسرائيلية حول فاتورة الحرب على غزة: كلفة باهظة ومردود سياسي شحيح!

صفحة (٢) من ٢



«الصهيونية الأميركية» تكاد تختفي وإسرائيل «باتت أكثر المصطلحات إثارة للانقسام في المجتمع اليهودي»!

صفحة (٣) من ٣



الثلاثاء ٢٠١٥/٦/٢٠ الموافق ٤ ذو القعدة ١٤٣٢هـ العدد ٤٩٥ السنة التاسعة عشرة



ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

مع انطلاق حكومة بينيت- لبيد

بقلم: أنطوان شلحت

انطلقت مساء أمس الأحد حكومة بينيت- لبيد التناوبية برئاسة نفتالي بينيت، رئيس حزب «يميناء» (من الصهيونية الدينية)، بعد أن حظيت بثقة ٦٠ عضواً كنيسيت ومعارضة ٥٩ عضواً وامتناع عضو واحد عن التصويت، وتستند هذه الحكومة إلى ائتلاف مكون من ثمانية أحزاب بما في ذلك حزب عربي (القائمة العربية الموحدة التي تمثل الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي).

وحرص بينيت في أول خطاب له كرئيس للحكومة ألقاه أمام الكنيست، على أن يظهر بالمظهر الذي سبق أن أكدّه مراراً وتكراراً وهو أنه أكثر يمينية من رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو بدرجات. ومعروف أن بدايات بينيت كانت مع حزب الليكود الذي انضم إليه العام ٢٠٠٦، وشغل العام ٢٠٠٧ منصب رئيس حملة نتنياهو لانتخابات الليكود الداخلية. وعارض بينيت تجريد الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، وفي العام ٢٠١٠ شغل منصب المدير العام لـ «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). وفي العام ٢٠١٢ انتخب رئيساً لـ «البيت اليهودي»، حزب الصهيونية الدينية. وخلال الأزمة السياسية الإسرائيلية الأخيرة المستمرة منذ أكثر من عامين، استقال وزميلته أييلت شاكيد من حزب «البيت اليهودي»، وأقاما حزب «اليمن الجديد»، ثم حزب «يميناء» الحالي. واعتبر تأسيس حزب جديد قبل أي شيء بمثابة اعتراف من جانبها بوجود سقوف زجاجي انتخابي قطاعي لحزبها السابق. ووفقاً لما كتبه كذلك بعض المحللين الإسرائيليين، أدرك كلاهما عدم وجود عدد كاف من الإسرائيليين المعتزبين بشراء السلعة الأيديولوجية للصهيونية الدينية المكونة من التطرف السياسي، والمسيانية، والعنصرية، وكرهية المثليين. ولكن ذلك لا يدل على أنهما أصبحا معتدلين سياسياً، أو أنهما غادرا خانة اليمين المتطرف.

وسبق لبينيت في إحدى المقابلات التي أدلى بها في الماضي، العام ٢٠١٧، أن قال إن ما يقف في صلب تطلعاته هو تحويل الحزب الذي يقف على رأسه إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية تكون أكثر صهيونية، وبوسعها أن تكون سقفاً للجميع. ورداً على سؤال عما يختلف هذا الحزب الذي يسعى إليه عن حزب الليكود؟ قال بينيت إن الليكود لا ينفك يرفع لواء الأمن فقط الأمن. وفي حال الالتزام بهذا اللواء وحسب، ستصل إسرائيل حتماً إلى أماكن ليست جيدة وغير مريحة من طرفه، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون في مكان آخر على الإطلاق. وستمنس قوة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير. وهذا الأمر سيشرح على كل شيء. وتعكس أقوال بينيت هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقاً لصورة الصهيونية الحالية كخيط من الترتين القومي والدينية.

ينبغي القول كذلك أنه في سياق تسويق حزب آخر عضو في الائتلاف الحكومي الحالي، وهو «أمل جديد»، من طرف زعيمه جددون ساعر، الذي انفصل عن حزب الليكود، كان من المفترض أن أكثر ما يهيمه أيضاً هو إبراز حقيقة أنه إلى يمين نتنياهو، لا فيجب يحميل إلى المستقبل فحسب إنما أيضاً في كل ما يتعلق بمسيرته السياسية حتى الآن والتي بدأت كناشط في صفوف حزب «هتحتيا» تحالف أمناه أرض إسرائيل، الذي تأسس في إثر اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل على خلفية أن هذه الاتفاقية انطوت على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء. وبعد ذلك، في العام ١٩٩٩، عُين ساعر سكرتيراً للحكومة، وفي إطار وظيفته هذه ترأس وفداً إسرائيلياً إلى الأمم المتحدة لإحباط مساعي إقامة لجنة تحقيق دولية لتقصي وقائع ما ارتكبته قوات الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وقد انتخب ساعر للكنيست ضمن قائمة الليكود العام ٢٠٠٢ وكان من معارضي خطة فك الارتباط مع قطاع غزة التي أيدها نتنياهو، وبادر إليها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أريئيل شارون ونفذها العام ٢٠٠٥ وانفصل عن الليكود وأسّس حزب كديما المنحل. وشغل ساعر منصب وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو الثانية بين الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠. وخلال ولايته أقيمت «كلية زريئيل» في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، وأدخل موضوع «حبة أرض إسرائيل» ومهرقتها، ضمن مناهج التعليم، وهو يشغل جولات للتلامذة في الخليل والرمم الإبراهيمي الشريف وغيرها. وفي العام ٢٠١٣ تولى منصب وزير الداخلية في حكومة نتنياهو الثالثة فوقف على رأس حملة مكافحة «المتسللين غير الشرعيين»، وهم طالبو لجوء من أفريقيا.

وخلال تولي ساعر منصب وزير التربية والتعليم كان من موجبي حملة الضغط على الجامعات الإسرائيلية من أجل أن تتماشى مع الخطاب اليميني الأخذ بالهيمنة على المجال العمومي في إسرائيل وإقصاء ما يعرف بالتوجهات ما بعد الصهيونية. وفي أثناء ولايته بدأ الحديث عن وجوب اعتماد جولات أخلاقية، للمحاضرين في الجامعات، والذي سرعان ما تلقفه خليفته في هذه الوزارة، نفتالي بينيت، وتم نشر مدونة كدهم العام ٢٠١٧ في سياق استمرار الجهود الكبيرة والحثيثة لليمين الإسرائيلي لا سيما الديني الصهيوني منه للسيطرة والتأثير على صوغ المجال العمومي ومنه المؤسسة الأكاديمية، بغية تكريس غايتين: تأكيد الهوية اليهودية في بعدها الديني أو التراثي، والتصديق على النشاط السياسي لمحاضرين ينتقدون سياسات إسرائيل في الضفة الغربية وينتظون ضمن حركات مناهضة للاحتلال.

وبخصوص المواقف السياسية، يؤيد ساعر ضم مناطق ج في الضفة الغربية، ويعارض أي مفاوضات مع الفلسطينيين. وإقامة دولة فلسطينية. ومع أنه أعلن تأييده لخطة «صفقة القرن»، إلا أنه أوضح أن الخطة إشكالية كونها تعترف في نهاية المطاف بدولة فلسطينية في شروط محددة. وقال في مؤتمر عقده «معهد أبحاث الأمن القومي» في بدايات ٢٠٢٠: «إن دولة فلسطينية في معظم أراضي الضفة ومستوطنات يهودية هي بمثابة جيوب، ليست جزءاً من رؤيتي ورؤية المعسكر القومي، وإلى جانب مشاعر الفرح والمعنويات العالية (التي تثيرها «صفقة القرن») ثمة مخاوف من خريطة لا يفتخر وفقاً لها أن تبقى معظم أراضي الضفة بأيدينا» وهذا الموقف ليس جديداً، إذ سبق لساعر أن هاجم نتنياهو عقب خطاب بار إيلان (٢٠٠٩) في واتهمه بالإفراط في تقديم بوادر خيبة نسبية إلى السلطة الفلسطينية. وفي مؤتمر الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وأستراليا (القدس، ٢٠١٩)، قال إن نتنياهو «شريك في وهم حل الدولتين»، وهو الحل الذي فشل برأيه على مدار الأعوام الثمانين الفائتة وسيفشل في المستقبل لأن «الفلسطينيين غير قادرين على قبول أي تسوية»، وهم «غير جادين في إنهاء الصراع، وجادون فقط في تربية أبنائهم على الكراهية وقتل اليهود، سواء بواسطة الحجارة أو المركبات أو السكاكين أو الأسلحة والقذائف الصاروخية». ورأى أن على الفلسطينيين أن يكتفوا بحكم ذاتي مرتبط بالمملكة الأردنية، وأن يسلموا بحقيقة أنه لن تكون لهم دولة مستقلة قط!

بالرغم من كل ذلك فإن الصمغ الذي يجمع حكومة بينيت- لبيد، مثلما أكدنا في السابق مرات كثيرة، هو معارضة نتنياهو والشخص وليس السياسة. بناءً على ذلك فليس مفاجئة القول إن بقاء هذه الحكومة أو عدمه من شأنه أن يظل مرهوناً ببقاء هذا الأخير في الحلبة السياسية الإسرائيلية أو عدمه، وهو ما ستظهره الأيام المقبلة، ربما عاجلاً أو آجلاً.



(إبأ)

عناق لبيد - بينيت ينهي حقبة نتنياهو الطويلة.

انطلاق عمل حكومة بينيت - لبيد وسط تناقضات تزيد احتمالات عدم صمودها!

كتب برهوم جرابيسي:

وتعقيداتها. تتطلب حكومة فاعلة بشكل فوري. قررت الكتل الموقعة تشكيل حكومة وحدة».

«ستركز حكومة الوحدة التي سيتم تشكيلها على أعمالها في المجال المدني والاقتصادي، من أجل تحسين رفاهية المواطنين الإسرائيليين من جميع الفئات والقطاعات، وستعرض الحكومة ميزانية الدولة للعامين الجاري والمقبل على الكنيست، للمصادقة عليها في غضون وقت قصير.»

«ستركز حكومة الوحدة على العديد من القضايا المشتركة بين جميع مواطني الدولة في مجالات الأمن والصحة والاقتصاد. ستعمل الحكومة على توحيد الانقسامات بين مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي»، وتقوية أسس إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وبروح وثيقة الاستقلال، وتقود برامج مختلفة تهدف إلى إخراج دولة إسرائيل من الأزمة الاقتصادية».

وجاء في تفاصيل بنود الاتفاقية الشاملة الملائمة لجميع كتل الائتلاف، ما تم الاتفاق عليه في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، في شتى المجالات، مع إبراز قضايا وملفات برزت على نحو خاص في ظل أزمة الكورونا، مثل قضايا الصحة والعمل وغيرها.

كما اهتمت الاتفاقية بإبراز موقف الكتل المشاركة من القدس المحتلة، إذ جاء في أحد البنود ما يلي: «ستعمل الحكومة من أجل نمو وازدهار القدس، عاصمة إسرائيل، مع الاستمرار في البناء فيها بحجم كبير ذي أهمية، وتحويلها إلى مدينة متروبولين، وعاصمة ديناميكية وعصرية. وكجزء من هذا، ومن أجل ترسيخ مكانة المدينة كمركز حكومي، في غضون فترة وجيزة بعد بدء عمل الحكومة، سيتم تنفيذ قرار الحكومة بنقل جميع وزاراتها ومؤسساتها الوطنية القطرية إلى القدس».

والقصد بتحويل القدس إلى مدينة متروبولين، هو دمج عدة مستوطنات في محيط القدس، في شمالها وشرقها، بالمدينة، وهذا أحد أبرز مشاريع اليمين الاستيطاني، في سعي لعرض تركيبة ديمغرافية لصالح الاحتلال الإسرائيلي. وجاء أيضاً في الاتفاقية العامة التي وقعت عليها كل كتل الائتلاف، ما يلي: «تتفق كتل الائتلاف على ضرورة تعزيز إصلاح «الروح الواحدة»، وتنفيذ الإجراءات من قبل اللجان الأخرى التي عملت لصالح المعاقين والمعاقين ذهنياً في قسم إعادة التأهيل في وزارة الدفاع. ويهدف إصلاح وتحسين أوضاع المعاقين من جنود الجيش الإسرائيلي بشكل يمكنهم ممارسة حقوقهم من خلال التزام دولة إسرائيل تجاه مقاتلي الجيش الإسرائيلي».

كما نصت الاتفاقية العامة على ما يطمح له اليمين الاستيطاني، وهو السعي لفصم المجال للتصويت للكنيست الإسرائيلي، أمام حملة الجنسية الإسرائيلية للمقيمين في العالم، وهم في غالبيتهم الساحقة في عداد المهاجرين. والهدف الأكبر من هذا المخطط هو محاصرة التمثيل العربي في الكنيست، لأن تعديلا كهذا للقانون سيسفح المجال أمام تصويت مئات آلاف اليهود في العالم، مقابل آلاف قليلة من العرب في الخارج. وبحوزتهم الجنسية الإسرائيلية.

جاء في الاتفاقية العامة في خصوص نظام الانتخابات البرلمانية، ما يلي: «تتفق الأطراف على تشكيل لجنة توجيهية بمشاركة جميع كتل الائتلاف لفصم التغييرات في النظام الانتخابي، بما في ذلك اتباع النظام الانتخابي الإقليمي، وتصويت الإسرائيليين في الخارج. وستقوم بمراجعة التعديلات التشريعية فيما يتعلق بالداغية الانتخابية، والانتخابات الداخلية المفتوحة للأحزاب».

قضية أخرى برزت في المفاوضات بين كتل الائتلاف، وانعكست في اتفاقيات مع كتل اليمين الاستيطاني في هذا الائتلاف الحكومي، «يميناء» وأمل جديد» وإسرائيل بيتنا، هي مسألة السيطرة على المناطق ج في الضفة الغربية المحتلة، إذ تتضمن اتفاقيات الائتلاف مع هذه الكتل تشديد السيطرة على مناطق ج التي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة، بمعنى منع البناء الفلسطيني في هذه المناطق. وجرى الاتفاق مع هذه الكتل الثلاث على تشديد «الرقابة» على هذه المنطقة، ومصطلح «الرقابة» هو مصطلح توريه لتشديد السيطرة على المناطق ج بما فيها منطقة غور الأردن، التي يرتكب فيها الاحتلال جرائم اقتلاع أسبوعية، وكذا أيضاً منطقة جنوب الخليل، ومناطق متفرقة في جميع أنحاء الضفة.

وحسب ما نشر، فقد اتفق وزير الدفاع بيني غانتس، الذي يتراس حزب «أرزق أبيض»، مع رئيس حزب «أمل جديد» جددون ساعر، في نهاية الأسبوع الماضي، وقبل ساعات من النشر الرسمي لاتفاقيات الائتلاف، على تشكيل «وحدة مراقبين» تضم ٥٠ مراقبا، وظيفتها مراقبة البناء الفلسطيني في مناطق ج.

في سياق ذاته التعامل مع الاستيطان، فقد اتفقت وزيرة الداخلية في الحكومة الجديدة، أييلت شاكيد، مع رئيسة حزب العمل التي تتولى وزارة المواصلات، ميراف ميخائيلي، على حجم وآليات رصد ميزانيات ضخمة لشق شوارع وتسيير مواصلات عامة للمستوطنين في الضفة.

وشملت الاتفاقية العامة بنودا يعلن التزام الحكومة تجاه «وحدة الشعب اليهودي وتشجيعها لهجرة اليهود إلى إسرائيل، وتعزز التفاهم المتبادل بين دولة إسرائيل ويهود العالم»، وهنا القصد معالجة خلافات نشأت في السنوات الأخيرة، وتوسعت مع قطاعات من أبناء الديانة اليهودية في العالم، وبشكل خاص أبناء المجموعات الإصلاحية، ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

وبشأن القضايا المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة، وقضايا الإكراه الديني، وبموازاة ما نصت عليه الاتفاقيات الخاصة مع كتل المشاركة في الائتلاف الحاكم، فقد ورد بند يقول: «إن أطراف الائتلاف تتفق على العمل في قضايا الدين والدولة التي يوجد حولها اتفاق واسع في المجتمع».

يشار إلى أن خمس كتل برلمانية في الائتلاف الحاكم، «يوجد مستقبل» و«أرزق أبيض» والعمل وإسرائيل بيتنا، وميرتس، شملت الاتفاقيات معها سن قوانين جديدة وأخرى تلغي قوانين وأنظمة سنت في السنوات الأخيرة تزيد التشدد في قضايا السبت اليهودي، كما دعت هذه الكتل إلى سن قانون الزواج المدني، بما في ذلك زواج اثنين من جنس واحد، ومنح حقوق للمثليين.

في القضية الملتهبة في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، قضية تجنيد الشبان المدنيين المترمتين الحريديم في الجيش الإسرائيلي، وأيضا فيما يتعلق بفرض ما تسمى «الخدمة المدنية» على المواطنين العرب، فقد شملت الاتفاقية العامة بنودا يقول: «إن كتل الائتلاف ملتزمة بتأييد سن «قانون التجنيد، بموجب المسار الذي وضعته وزارة الدفاع، وأقره الكنيست بالقراءة الأولى في الولاية ٢٠٠٠. ويضاف لهذا، ومن أجل منع حل شامل لهذه القضية، فإن رئيس الحكومة ووزير الدفاع، يفحصان إمكانية تطبيق نموذج جديد في مجال الخدمة المدنية، والخدمة القومية، لمجموعات سكانية معينة. ولأجل هذا الغرض، تقام لجنة برئاسة ممثل رئيس الحكومة، وممثل وزير الدفاع، وتعرض استنتاجاتها على الحكومة خلال ٩٠ يوما».

شملت الاتفاقية أيضا بنودا يقضي بتعزيز الأمن الشخصي، ومكافحة الجريمة، بما فيها الجريمة المستفحلة في المجتمع العربي.

قائمة الوزراء

نفتالي بينيت، زعيم حزب «يميناء» رئيس الحكومة حتى يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣، بعدها يتولى حقيبة الخارجية، وبالتزامن مع رئاسته للحكومة يتولى أيضا وزارة الاستيطان. لحزبه الحقائق التالية: أييلت شاكيد، وزارة الداخلية، متان كهانا، وزارة الشؤون الدينية.

يائير لبيد، زعيم حزب «يوجد مستقبل»؛ وزير الخارجية ورئيس الحكومة البديل، ويتولى رئاسة الحكومة يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣. ولحزبه الحقائق التالية: أورنا بريبياي، وزارة الاقتصاد. كارين الهرار، وزارة الطاقة. مئير كوهين. وزارة الرفاه. يوشيل زفوزوف، وزارة السياحة. اليعازر شطيرن، وزارة شؤون المخابرات. ميراف كوهين، وزارة المساواة الاجتماعية.

بيني غانتس، زعيم حزب «أرزق أبيض»؛ يتولى حقيبة الدفاع. ولحزبه الحقائق التالية: جيلي طروبر، وزارة الثقافة. تمنو شطفا، وزارة الهجرة. أوريت فركش هكوهين، وزارة العلوم. أفغدور ليرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»؛ يتولى حقيبة المالية. ولحزبه الحقائق التالية: عوديد فوريير، وزارة الزراعة، ووزارة تطوير الضواحي والنقب والجليل. حمد فسار، وزير في وزارة المالية (يحصل على صلاحيات من وزير المالية).

جدعون ساعر، زعيم حزب «أمل جديد»؛ يتولى حقيبة العدل. ولحزبه الحقائق التالية: يبعات شاشا بطون، وزارة التعليم. زئيف إلكين، وزارة البناء والإسكان ووزارة القدس والتراث. يويع هندل، وزارة الاتصالات.

ميراف ميخائيلي، رئيسة حزب العمل؛ وزارة المواصلات. وللحزب حقيقتان: عومر سار ليف، وزارة الأمن الداخلي. نحمان شاي (ليس عضو كنيست)، وزارة الشتات.

نيسان هوروفيتس، رئيس حزب ميرتس؛ وزارة الصحة. ولحزبه حقيقتان: تمار زاندربرغ، وزارة البيئة. عيساوي فريج، وزارة التعاون الإقليمي.

تحليلات إسرائيلية حول فاتورة الحرب على غزة: كلفة باهظة ومردود سياسي شحيح!

كتب عصمت منصور:

ما إن انتهت جولة القتال الأخيرة، وصممت المدافع، حتى بدأت حرب من نوع آخر بين طرفين إسرائيليين أساسيين هما وزارة المالية ووزارة الدفاع حول كلفة هذه الجولة وكيفية سداد فاتورتها الاقتصادية، وهو ما يثير إلى جانب الأسئلة الاقتصادية والمادية، أسئلة أخلاقية وسياسية تتعلق بجديوى جولات القتال المتكررة دون أفق سياسي، في ظل عدم الحسم من جهة، وتكبد المواطن العادي من جيبه تكاليف هذه الجولات التي تترجم على شكل ضرائب وارتفاع في الأسعار.

خلفت جولة القتال الأخيرة والتي استمرت أحد عشر يوماً بين الجيش الإسرائيلي وفصائل المقاومة في غزة، وراءها فاتورة مالية ليست بسيطة (لم يتم إجمال الخسائر بشكل نهائي حتى الآن) وذلك بالتزامن مع بداية حديثن كان لها أكبر الأثر على الاقتصاد الإسرائيلي، وهما بداية تعافي الاقتصاد من آثار جائحة كورونا بكل الأعباء التي ألقاها على المالية العامة، وحالة عدم الاستقرار السياسي وعدم إقرار موازنة منذ ما يزيد عن العامين.

تقرير معهد أبحاث الأمن القومي

نشر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في التاسع من حزيران الحالي تقريراً أولياً حول فاتورة جولة القتال الأخيرة، أعده رئيس قسم الأبحاث في المركز مانويل تراختنبرغ والباحث تومر فدلون، تطرق بشكل تفصيلي ليس للكلفة المالية وتوزيعها على القطاعات المختلفة العسكرية والمدنية فقط، بل وأهم مميزات هذه الجولة مقارنة بالجولات السابقة.

يقسم الباحثان فاتورة تكاليف جولة القتال على ثلاثة محاور أساسية هي: الكلفة العسكرية المباشرة المتعلقة بجوات الجيش والذخيرة المستخدمة ومدة القتال، وعدد الطلعات الجوية، الخ. والثاني المتعلق بالاقتصاد والسوق جراء خسارة أيام عمل وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وتضرر قطاعات معينة مثل السياحة والطيران، أما الثالث فهو متعلق بالأضرار التي تنجم عن سقوط الصواريخ على المباني والمقول والسيارات والتعويضات التي تقدمها الدولة عنها.

مقارنة بين معركتين يعتقد التقرير مقارنة عامة ما بين جولة القتال السابقة والتي وقعت في صيف العام ٢٠١٤ واستمرت ٥١ يوماً وكلفت ما يقارب ٨,٧ مليار شيكل (٧ منها ذهبت للإفناق على القتال ومتطلباته و١,٧ تعويضات) وما بين الجولة الحالية والتي استمرت ١١ يوماً فقط والتي لم تقدم حتى الآن فاتورة نهائية حول كلفتها، لكنها تميزت بأنها مكثفة رغم قصر مدتها، واستخدمت فيها قوة نيران مضاعفة خمس مرات عن سابقتها، كما أطلقت المقاومة عدد صواريخ (٤٣٦٠) يوزاى ما تم إطلاقه خلال الخمسين يوماً في الجولة السابقة.

الفارق الثاني الذي قد يجعل فاتورة هذه الجولة من القتال كبيرة رغم قصر المدة، هو توسيع مدى إطلاق الصواريخ والمناطق التي تم إعلان «وضع خاص» أممي فيها (حالة طوارئ) حيث بلغت هذه المرة مدى ٨٠ كيلومتراً مقابل ٤٠ كيلومتراً في الجولة السابقة، وهو ما يعني المس بشكل جدي بالنشاط الاقتصادي والتأثير عليه سلباً خاصة وأن مدنا في مركز البلاد كانت ضمن هذا النطاق.

الفارق الثالث، والذي اعتبره الباحثان الأكثر أهمية كونه غير مسبق ولا مثيل له في الجولات السابقة، يتصل بالحالة التي سادت في المدن المختلطة داخل الخط الأخضر والصدمات العنيفة التي شهدتها والتي أدت إلى حدوث إصابات بشرية وأضرار كبيرة في الممتلكات لا يمكن حصرها الآن، كما إنه قد تكون لها آثار بعيدة المدى بسبب حالة الخوف المتبادل التي سادت بين السكان اليهود والعرب وهو ما يمكن أن يؤثر على نشاطهم الاقتصادي وقابلية عودة التعاون المتبادل تجارياً بينهم.

الكلفة العسكرية المباشرة

دائماً ما تظهر إشكالية في كيفية احتساب الكلفة العسكرية المباشرة لجولات القتال العسكرية وتحديدًا ما بين وزارة المالية ووزارة الدفاع، وهذا تجلّى مثلاً في تقرير وزارة الدفاع لكلفة الجولة السابقة بـ ٤ مليارات دولار بينما اعتبرت

وزارة المالية أنها لم تتجاوز ٦,٥ مليار.

يمكن تقدير تكلفة يوم قتال واحد لدى سلاح الطيران بما بين ١٢٠٠٠ مليون شيكل وتكلفة صاروخ الاعتراض للعبة الحديدية بـ ٥٠ ألف دولار للوحدة، وهذه الأرقام تجعلنا نفترض وفق الباحثين أن جولة القتال الحالية التي تميزت بكثافتها سواء من حيث عدد الطلعات الجوية التي وصلت في بعض الأحيان إلى ١٥٠ جولة في نفس الوقت، أو من جهة عدد الصواريخ التي أطلقت من قبل حركتي حماس والجهد الإسلامي وتم اعتراضها، لن تكون أقل كلفة من الجولة السابقة وقد تتراوح بين ٥-٤ مليارات شيكل لهذا الباب فقط.

نشرت «القناة ١٢» بدورها مقالا في ٢٥ أيار يعزز هذه الخلاصة حيث أشار إلى أن هذه الجولة اعتمدت على ذخيرة متطورة وذكية عالية الكلفة تم استخدامها بكثافة بالإضافة طبعا إلى عدد الجولات الجوية المكثفة، حيث تقدر تكلفة ساعة الطيران الواحدة لطائرة من نوع إف. ١٥ بـ ٤٢٠,٠٠٠ وطلائرات إف ٣٥ بـ ٤١٨,٥٠٠ بينما الأقل كلفة هي طائرات إف ١٦ والتي تبلغ ٤٨,٠٠٠ فقط، عدا عن الديابات والمدفعية وغيرها من القطع الحربية.

وقدم موقع، بيزنس الاقتصادي في اليوم الثامن للقتال تقريراً أشار فيه إلى أن يوم القتال الواحد سيكلف ميزانية الدولة ١٢٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل مليارى شيكل في أسبوع.

الأضرار المادية الناتجة عن الصواريخ

بلغ حجم طلبات التعويض الناتجة عن الأضرار المادية المباشرة في جولة القتال السابقة في ٢٠١٤ ما يقارب ٤٦٠٠ طلب بمبلغ وصل إلى ٢٠٠ مليون شيكل بمتوسط ٤٤ ألف شيكل لكل طلب تعويض. وقالت سلطة الضرائب إن ٥٢٤٥ طلب تعويض قدم لها مع نهاية جولة القتال الحالية، وهو ما يؤشر إلى أن الأضرار المباشرة ستكون أكبر بسبب القدرات الصاروخية التي أظهرتها المقاومة من حيث المدى والقوة التجريبية بحيث سيكون متوسط طلب التعويض الواحد حوالي ٦٠ ألف شيكل ليصل الإجمالي إلى ٣١٥ مليون شيكل.

وأشار موقع «غلوبس» إلى أن كلفة جولة القتال لن تتوقف على النفقات العسكرية التي استخدم فيها الجيش خلال خمسين ساعة قوة نيران تعادل خمسين يوم قتال مقارنة مع الجولات السابقة، حيث أن عدم اللجوء للحرب البرية التي يفترض أن تقلل من كلفة القتال بشكل هائل لم تؤثر بسبب المشاكل الأخرى التي ظهرت أثناء القتال وخاصة مشكلة التحمين وإدخال مناطق جديدة لدائرة المدن التي شهدت «وضعا خاصا» بكل ما يترتب على ذلك من تحصين، حيث يعتقد أن مدينة عسقلان لوحدها ستكلف ١,٤ مليار شيكل من أجل تحصينها، يضاف إلى ذلك كلفة إدخال وحدات جديدة من حرس الحدود في المدن المختلطة داخل الخط الأخضر وهو ما سيتطلب زيادة ميزانية وزارة الأمن الداخلي وجهاز «الشاباك».

الأضرار الواقعة على السوق

يستند التقرير في هذه الجزئية إلى تقديرات أولية أصدرها القسم الاقتصادي في اتحاد الصناعيين حيث قدر أن الكلفة المالية بسبب الأضرار المباشرة التي طالت النشاط الاقتصادي بلغت ١,٢ مليار شيكل، بسبب خسارة أيام عمل لثلاث العاملين في منطقة الجنوب وانخفاض معدل العمل بـ ١٠٪ في منطقة المركز وهو ما يعني انخفاضا بنسبة ٢٠٪ مقارنة بجولة القتال السابقة. إن مجمل هذه الخسائر والفاتورة العالية لجولة الحالية من القتال ستلحق بظلالها على مجمل النشاط الاقتصادي وستعكس مباشرة على جيب المواطن العادي، ومع ذلك يرى الباحثان أنه لا يجب الاستهانة بعامل الزمن وبكون الجولة الحالية كانت قصيرة نسبيا (رغم كثافتها وتوسع مداها وحجم الصواريخ التي أطلقت فيها من غزة)، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية التي يمكن أن تجعل الأثر المباشر للنفقات أقل تأثيرا على الاقتصاد:

إن الخروج من جائحة كورونا بعد عام من العمل مع بعد جعل الاقتصاد أكثر مرونة وأكثر قابلية على ملاءمة نفسه مع الحالة الناتجة عن القتال وإمكانية الاستعاضة عن العمل المباشر بالعمل من البيت خاصة في قطاع الهايتك المسؤول عن ٥٢٪ من الصادرات الإسرائيلية، وذات الشيء ينسحب على قطاع التعليم بالاستناد إلى الخبرة التي تراكمت في مواجهة الجائحة وهو ما



(أبنا)

بفعل الاستهداف المباشر، و٤٠ مسجداً وكنيسة واحدة تعرضت لنمار بشكل بلغ، وقصف جيش الاحتلال أكثر من ٣٠٠ منشأة اقتصادية وصناعية وتجارية، وهدم ٧ مصانع بشكل كلي، وألق أضراباً بأكثر من ٦٠ مرفقا سياحياً كما تضرر ٣١ محلاً للكهرباء في غزة، بفعل هجمات الاحتلال الإسرائيلي، وتعرضت ٩ خطوط رئيسية للقطع، كما كشفت الإحصائيات الحكومية الفلسطينية أيضاً، تضرر ٤٥؛ سيارة ووسيلة نقل بشكل كامل، أو بأضرار بالغة، لافت أنه وفي الوقت التي تتحدث فيه التقارير الاسرائيلية عن تصنيفات مختلفة للكلفة الناتجة عن جولة القتال بين عسكري ومدني وسوق، اعتبر قادة إسرائيل أن كل الأهداف التي غرّتها بما فيها المدنية مثل استهداف المباني السكنية والأبراج والبنية التحتية والمنشآت أهداف عسكرية تهدف «إلى ردع حماس ومنعها من إعادة بناء قوتها مجدداً، كما نشر موقع «واينيت» في ١٩ أيار.

غير أن الكلفة العالية على جانبي المتراش في جولات القتال المتعاقبة والدورية، لم تحقق أيًا من الأهداف التي وضعتها الجيش، وفق تقرير «واينيت» نفسه، وهي، تثبيت حالة ردع دائمة واستراتيجية أمام التنظيمات الفلسطينية ودفعها إلى عدم التفكير في تحدي إسرائيل وعدم وجود أي ضمانات بإعادتها لبناء قوتها العسكرية والأهم تعاطف قوة التنظيمات التي تخوض الحرب سياسياً وشعبياً بدل انفضاض الجمهور عنها وتخلي حاضرتها الشعبية عنها.

ووفقاً لمحللين كثيرين فإن فاتورة الحرب ستبقى تجبي عشرات المليارات طالما أن الأفق السياسي مفلج، ولا توجد استراتيجية لحل واضحة تجاه القطاع، وهو ما يعنى أن نهاية كل جولة قتال تعني عملياً بدء العد العكسي في انتظار جولة القتال التالية.

الفلسطينية علي الهايك «أن إسرائيل تعدمت خلال الحرب تدمير ما تبقى من مكونات اقتصادية قاومت الانهيار على مدار السنوات الماضية رغم الحروب وعمليات التصعيد والحصار، وهي سياسة إسرائيلية ممتدة تستهدف ضرب عصب الحياة في غزة، وأنه كان هناك تدمير متعمد لأكثر من ٧٠ منشأة اقتصادية متعددة النشاطات، من بينها حوالي ١٤ مصنعا كبيرا في المنطقة الصناعية المتاخمة للساحل الأمني، والتي من المفترض أنها منطقة آمنة، إضافة إلى تدمير كلي وجزئي لعشرات المصانع المنتشرة على امتداد القطاع.

وصف الهايك للموقع ما خلفته الحرب بالكارثة، «آلاف العمال سُردوا من أماكن عملهم وفقدوا مصادر رزقهم، والتحقوا بجيش من العاطلين عن العمل كان يضم قبل وقوع الحرب نحو ٢٥٠ ألف عامل، وأكثر من ٢٠٠ ألف خرج جامعي». ونقل موقع العربية نت بتاريخه ٢١ أيار عن وكالة «أونورا» أن الهجمات الإسرائيلية «أدت إلى نزوح أكثر من ٧٥ ألف فلسطيني لجا منهم ٢٨٧٠٠٠ إلى مدارس تابعة للوكالة».

كما ذكر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة في ذات التقرير أن «٧٥ مرفقا حكومياً ومنشأة عامة تعرضت للقصف الإسرائيلي، تنوعت ما بين مرافق خدمية، ومقار أمنية وشرطية، كما تضررت ٦٨ مدرسة ومرافق صحيا وعبادة رعاية أولية، بشكل بلغ وجزئي، بفعل القصف الشديد في محيطها، فيما تضررت ٤٩٠ منشأة زراعية من مزارع حيوانية، ودفنات زراعية، وآبار، وشبكات ري، كما تضررت شبكات الصرف الصحي، وإمدادات المياه تحت الأرض، بشكل كبير، نتيجة الاستهداف المباشر، ولم تسلم بيوت العبادة من العدوان، حيث تعرضت ٣ مساجد لهدم الكلي،

إعدام الأبراج في غزة خلال العدوان الأخير.

أدى إلى عدم حدوث حالة من الشلل.

إن عدم استدعاء جنود الاحتياط الذين يكلف الجندي الواحد فيهم ٥٠٠ شيكل يومياً، بسبب عدم الدخول البري (تم استدعاء ٤٠٠ شيكل جندي فقط مقارنة بـ ٤ ألفا في الجولة السابقة) أدى إلى تقليل الخسائر واستمرار دورة النشاط الاقتصادي.

تزامن الجولة الحالية من القتال مع دخول عيد «هشغوعوت» (البواكير) وهو ما يعني تقليل أيام العطل التي تضطر الدولة لتعويضها، بالإضافة إلى قيام أصحاب المصانع القريبة من مناطق القتال بفضل التجارب السابقة بترميم مصانعهم وتجهيزها للاستمرار في العمل في ظروف القتال وسقوط الصواريخ.

تضرر السياحة التي لا تعتبر من الموارد الهامة في الاقتصاد الإسرائيلي (٢٪ فقط) كان محدوداً أيضاً بسبب جائحة كورونا، وهو ما لا يمكن مقارنته بالجولة السابقة التي قال البنك المركزي إن الخسائر في قطاع السياحة لوحده بلغت ٢ مليار شيكل.

على الجانب الأخر

على الجانب الأخر من الحرب وحول كل ما يتعلق بقطاع غزة لم تصدر حتى الآن فاتورة تحدد الثمن الباهظ الذي يدفعه القطاع (المحاصر والفقر أصلاً) جراء جولة القتال الحالية والتي سيدفع المواطنون الذين هدمت منازلهم وتعطلت حياتهم ثمناً كاملاً. وأشار تقرير نشره القطاع الإسرائيلي في ٢٢ أيار إلى أن تقديرات أولية تشير إلى أن الحرب الإسرائيلية على غزة كبدت القطاع الخاص خسائر فادحة بمئات ملايين الدولارات، جراء الدمار الذي أصاب مصانع وشركات ومحال تجارية ومنشآت سياحية، في التقرير ذاته يؤكد نائب رئيس الاتحاد العام للصناعات

إشكالية الدين والدولة في إسرائيل.. لماذا وصف الحريديم بينيت بأنه «كافر»؟



(أغب)

قفرّة بينيت، وراء الأكمة ما وراءها..!

واستطاع الحفاظ على قاعدته الانتخابية من خلال عدم تقويض مشروع الاستيطان في الضفة الغربية. ضمن هذا السياق الذي يعتبر فيه بينيت دبلا عن أزمة الانفلاق الحريدي من جهة، وبديلاً أيضاً عن التطرف المبالغ فيه لدى قائمة سموتريتش، فإن هجوم الحريديم عليه ودعوته إلى «إنزال القبة»، يمكن أن تفهم الآن. وبالعودة إلى مسألة ما إذا كان بينيت «سيليقي بتوراة إسرائيل وقبها إلى سلة المهملات»، فإن الكشف عن اتفاقيات الائتلاف تدعو جميع المتدينين إلى تنضس الصعداء، لأن بينيت لم يتراجع بالفعل عن الستاتوس كفو، إنما سيجلب بعض التعديلات التي لا يجب النظر إليها على أنها مجرد من سيدفعه لتحالفة مع اليسار والعلمانيين وغيرهم وإنما هو جزء من عقيدة دينية تطرح نفسها كبدل عن الحريدية في المستقبل القريب.

مؤسسات الجيش وتكثيف الاستيطان جزءاً من الممارسة الدينية. الصهيونية الدينية اليوم هي تيار مركزي صاعد ويقف في منطقة ما وسطية بين الحريدية الأرثوذكسية وما بين الانتفاء إلى مؤسسات

الدولة والجيش والانخراط فيها. قبل أعوام، عرف بينيت نفسه على أنه حردي (أي حردي- قومي)، وبالتالي فهو، مثل باقي أفراد الصهيونية الدينية، يرى أنه ينتمي إلى المجتمع الحريدي، لكن على العكس من الانعزالية والاعتكاف الذي لدى حزبي شاس ويهدوت هتوراة، فإن حريدية بينيت هي قومية ترى في التوسع الاستيطاني، والمشاركة الفاعلة في مؤسسات الدولة والجيش، جزءاً من الرسالة الدينية و شأنها أن تعجل الخلاص الرباني.

لكن الحريدلين التابعين للصهيونية الدينية أيضاً منقسمون على أنفسهم، في انتخابات آذار ٢٠١٩، انشق «البيت اليهودي» (الحزب الذي وحد كل أطراف الصهيونية الدينية) فخرج منه نفتالي بينيت وأييلت شاكيد ليقيما بشكل منفصل حزب «اليمين الجديد»، وقد قال بينيت حينها: «من يريد أن يظل حرلياً عليه أن يبقى في البيت اليهودي، لكن حزب اليمين الجديد هو شيء مختلف، إنه التيار المركزي في الصهيونية الدينية، ويجمع بداخله الحردي، والحريدي والعلماني». وهنا يظهر بينيت كزعيم سياسي لتيار الصهيونية الدينية، محافظاً على القبة الدينية، متدينياً ويرى بنفسه جزءاً من الحريديم (الذين ما يزالون يكرهونه)، لكنه مستعد للعمل بشكل مشترك مع العلمانيين والتقليديين.

وبالفعل، يترأس بينيت حكومة تضم اليسار واليمين، العلماني والمتدين، العربي والصهيوني. لم يكن لهذه التوليفة أن تتبلور لولا أن هناك متسعاً في التئولوجيا الدينية المعتزلة يسمح بتبني هذه الممارسات. ترى هذه التئولوجيا أن التواصل مع كل مكونات المجتمع اليهودي، والتعامل معهم سياسياً، هما أيضاً جزء من الممارسات الدينية التي من شأنها أن تعجل الخلاص عبر إعادة إحياء روح الأمة الإسرائيلية. هذا التنظير الديني لا يستقيم مع مفاهيم تسليتل سموتريتش وإيتار بن غير (من الصهيونية الدينية المتشددة) ولا مع الأحزاب الحريدية (التي أصلاً ما تزال تحرم الحدائث والتمازج مع الإسرائيليين غير المترقيتين)، والسبب هو أن المترقيتين يخشون «التلوث» من قيم وعادات اليهود غير المتدينين في أثناء الاختلاط

المتعلقة بثنائية الدين والدولة، وهي خلافاً لم تحسم منذ قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم، لكنها تتطهر في كل مرة بطابع مختلف وبين أطراف مختلفة.

عند تأسيس الدولة، كانت أغلبية المستوطنين الجدد مؤلفة من علمانيين ويطمحون إلى دولة استعمارية تكون بمثابة أوروبا الصغرى وسط الشرق الأوسط. ومع أنهم عرفوا، من وعاء الدين اليهودي الكثير من الأسماء التوراتية، والمقولات الخلاصية التي ساهمت في تكوين مفهوم الأمة الإسرائيلية، إلا أن استيطانهم على الأرض كان مدفوعاً بمفهوم «الخلاص من» المنفي وليس «الخلاص نحو»، نهاية التاريخ التي يحضر فيها المسيح المنقذ. لكن عند تأسيس الدولة، اصطبغ المستوطنون العلمانيون بالمستوطنين المتدينين الذين، هم أيضاً، كانوا قد وصلوا إلى فلسطين بعد خراب مؤسساتهم الدينية الأرثوذكسية خلال الحرب العالمية الثانية. ولقد وضع ديفيد بن غوريون، باعتباره قائد اليشوف، وأول رئيس وزراء للدولة الجديدة، اتفاق «الوضع القائم» (الستاتوس كو) والذي صاغ شكل الدولة وفق آلية تضمن التوازن ما بين حرية

الممارسة للعلمانيين، وبين تزمّت الطوائف الأرثوذكسية التي لا تتنازل عن قدسية السبت، وكل ما يتعلق بالأحوال الشخصية من منظور توراتي، بالإضافة إلى دور وموقع وأهمية مؤسسة الإربانوت (المخاضية) في الدولة. لقد استمر هذا الوضع القائم حتى يومنا هذا، لكنه كان ميداناً للتنافس بين الأحزاب والتي حاولت تغييره، فكلما زاد وزن وتأثير أحد طرفي الخلاف، سواء العلمانيون أو المتدينين، كلما كان الطرف الذي له قاعدة انتخابية أوسع يحاول أن يخلخل الوضع القائم.

لكن هذه التقسيمية التجسيفية (علماني- ديني) لا تعكس حقيقة المجتمع الإسرائيلي كما نعرفه اليوم. مثلاً، الصهيونية الدينية (التي ينتمي إليها بينيت) هي تيار قديم أعاد إنتاج نفسه من جديد في السبعينيات من القرن الماضي، ومتمثلاً بدأ يتحوّل إلى تيار مركزي وفاعل في السياسة الإسرائيلية. على العكس من الطوائف الأرثوذكسية التي تعكف على دراسة الدين وإعادة إحياء روح الأمة، بدون الاشتراك بشكل فعال في مؤسسات الدولة والجيش، فإن الصهيونية الدينية تعتبر العمل السياسي والانخراط في

كتب وليد حباس:

بشكل ملح واستثنائي، اجتمع الحزبان المتدينان التابعين للحريديم، شاس (للحريديم الشرقيين بزعامة آرييه درعي) ويهدوت هتوراة (للحريديم الغربيين بزعامة موشيه غفني وعقوب ليتسمان)، يوم الثلاثاء الموافق ٨ حزيران، مع اقتراح تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وكانت هناك على طاولة النقاش قضية واحدة اتفق الطرفان على أنها كارثة جديدة حلت بالمجتمع الحريدي، ومن شأنها أن تدفع يهودية إسرائيل وتنتهي حالة «الوضع القائم» الذي نجح الحفاظ على توازن بين الدين والدولة طيلة ٧٣ عاماً. باختصار، يرى الحريديم أن الائتلاف الحكومي الجديد «سيليقي بتوراة إسرائيل وقبها إلى سلة المهملات»، كما يقول ليتسمان (أحد زعماء يهدوت هتوراة) قضيلاً حساسة دينياً مثل التهويد، المدارس الدينية، عالم التوراة، قدسية السبت، الهيكل، وغيرها ستواجه تهديدات عظمى في حكومة مشكلة من «أعداء الدين» من أمثال كل من يائير لبيد، وأيفغور ليبرمان، ونفتالي بينيت.

ينطوي هذا التعويم الذي يصور الحكومة الجديدة كـ«شيطان» ملحد، أو كخطر محقق بالعقيدة الدينية، على الكثير من المبالغة سيما وأن تصريحات الحريديم ضد الائتلاف الحكومي مدفوعة بمواقف سياسية مناصرة لنيبامين نتياهو الذي خلال أكثر من ١٢ عاماً من تحالفة مع الحريديم منحهم استقلالية عالية وميزانيات ضخمة. ما نود التوقف عنده هنا، ليس ما إذا كانت الحكومة الجديدة ستعرض صعوبة الحريديم اليوم، وإنما إصرار الأحزاب الحريدية على وصف بينيت بأنه عدو الدين اليهودي! وفي الواقع، بينيت هو على العكس تماماً، إنه رئيس حزب «بيننا»، أحد أقطاب الصهيونية الدينية، بل هو من المواطنين على ارتداء القبة الدينية (الكيبا) دالة على تمسكه بالتعاليم التوراتية التي اعتنقها في المدرسة الدينية في بلدة «بيننا»، وهي مدرسة تجمع ما بين دراسة التوراة وتعليم الدولة (الجبورت). وبعد ذلك، اعتنق بينيت عقيدة التيار الصهيوني الديني وكان جزءاً من «منظمة بني عكيفا»، والآن، يأتي الحريديم ليقولوا: «حان الوقت ليخلع القبة عن رأسه». تعيد هذه الحروب الجانبية التي تظهر بين الحين والآخر إحياء الخلافات



(عن موقع: ذي فوروارده)

يهود أمريكيون في تظاهرة منضامنة مع حي الشيخ جراح في بوسطن.

«الصهيونية الأميركية» تكاد تختفي وإسرائيل «باتت أكثر المصطلحات إثارة للانقسام في المجتمع اليهودي»!

بقلم: باراك سيلع (*)

تعيش إسرائيل في عهد ما بعد الحقيقة والخطاب المتقلب، تقلص معنى «أن تكون صهيونياً» بنظر كثيرين من اليهود الأميركيين إلى الدعم الأعمى لسياسة الحكومة الإسرائيلية. ولذلك فإن منظمات يهودية في قلب الإجماع فضلت على مدى السنين التنازل عن التشديد الصهيوني بهدف تضيق التورتات في صفوف المجتمع. ومنع هرب الشباب الذين باتوا أقل ارتباطاً بإسرائيل. وأبراهام أفنغل، أول مدير لمنظمة «تجليت» وأحد النشطاء القدامى في صفوف يهود الشتات، يكرر مجدداً في محاضراته أمام مبعوثي الوكالة اليهودية أن «إسرائيل باتت المصطلح الأكثر إثارة للانقسامات في صفوف المجتمع اليهودي».

في الموليات المتحدة الأميركية اليوم، رؤية مدى غياب كلمة صهيونية من الخطاب الدائر. والصهيونية الأميركية، بوصفها رؤية بلورها أشخاص عظام مثل لويس براندز، قاضي المحكمة العليا اليهودي الأول. وقد هدفت إلى الربط بين الهويات: اليهودية، الصهيونية والأميركية. هذه الرؤية تكاد تختفي، في عهد ما بعد الحقيقة والخطاب المتقلب، تقلص معنى «أن تكون صهيونياً» بنظر كثيرين من اليهود الأميركيين إلى الدعم الأعمى لسياسة الحكومة الإسرائيلية. ولذلك فإن منظمات يهودية في قلب الإجماع فضلت على مدى السنين التنازل عن التشديد الصهيوني بهدف تضيق التورتات في صفوف المجتمع. ومنع هرب الشباب الذين باتوا أقل ارتباطاً بإسرائيل. وأبراهام أفنغل، أول مدير لمنظمة «تجليت» وأحد النشطاء القدامى في صفوف يهود الشتات، يكرر مجدداً في محاضراته أمام مبعوثي الوكالة اليهودية أن «إسرائيل باتت المصطلح الأكثر إثارة للانقسامات في صفوف المجتمع اليهودي».

تبعث إسرائيل في عهد ما بعد الحقيقة والخطاب المتقلب، تقلص معنى «أن تكون صهيونياً» بنظر كثيرين من اليهود الأميركيين إلى الدعم الأعمى لسياسة الحكومة الإسرائيلية. ولذلك فإن منظمات يهودية في قلب الإجماع فضلت على مدى السنين التنازل عن التشديد الصهيوني بهدف تضيق التورتات في صفوف المجتمع. ومنع هرب الشباب الذين باتوا أقل ارتباطاً بإسرائيل. وأبراهام أفنغل، أول مدير لمنظمة «تجليت» وأحد النشطاء القدامى في صفوف يهود الشتات، يكرر مجدداً في محاضراته أمام مبعوثي الوكالة اليهودية أن «إسرائيل باتت المصطلح الأكثر إثارة للانقسامات في صفوف المجتمع اليهودي».

تبعث إسرائيل في عهد ما بعد الحقيقة والخطاب المتقلب، تقلص معنى «أن تكون صهيونياً» بنظر كثيرين من اليهود الأميركيين إلى الدعم الأعمى لسياسة الحكومة الإسرائيلية. ولذلك فإن منظمات يهودية في قلب الإجماع فضلت على مدى السنين التنازل عن التشديد الصهيوني بهدف تضيق التورتات في صفوف المجتمع. ومنع هرب الشباب الذين باتوا أقل ارتباطاً بإسرائيل. وأبراهام أفنغل، أول مدير لمنظمة «تجليت» وأحد النشطاء القدامى في صفوف يهود الشتات، يكرر مجدداً في محاضراته أمام مبعوثي الوكالة اليهودية أن «إسرائيل باتت المصطلح الأكثر إثارة للانقسامات في صفوف المجتمع اليهودي».

تبعث إسرائيل في عهد ما بعد الحقيقة والخطاب المتقلب، تقلص معنى «أن تكون صهيونياً» بنظر كثيرين من اليهود الأميركيين إلى الدعم الأعمى لسياسة الحكومة الإسرائيلية. ولذلك فإن منظمات يهودية في قلب الإجماع فضلت على مدى السنين التنازل عن التشديد الصهيوني بهدف تضيق التورتات في صفوف المجتمع. ومنع هرب الشباب الذين باتوا أقل ارتباطاً بإسرائيل. وأبراهام أفنغل، أول مدير لمنظمة «تجليت» وأحد النشطاء القدامى في صفوف يهود الشتات، يكرر مجدداً في محاضراته أمام مبعوثي الوكالة اليهودية أن «إسرائيل باتت المصطلح الأكثر إثارة للانقسامات في صفوف المجتمع اليهودي».

مع حركات الاحتجاج الفلسطينية. يمكن رؤية ذلك في المشاركة البارزة ليهود في المظاهرات التي قادها فلسطينيون بشكل حصري خلال العملية الأخيرة، في الشبكات الاجتماعية، واستصعاب كثيرين التعبير عن تضامن أساس مع مواطنين إسرائيليين تحت رشقات الصواريخ.

إن أربع سنوات من «حكم التوتير» الذي مارسه دونالد ترامب قد قضمت من وظيفة هذه التوجهات، إن التطرف وتضييق حدود الخطاب الشرعي واللذين كانا بالنسبة للرئيس السابق ممارسة مركزية، أثرا على نحو هائل على السياسة العالمية، وثمة أفكار وأساليب عمل تم اعتبارها قبل سنوات قليلة مضت متطرفة تحولت من خلال تغريدات ترامب إلى معيارية.

نتيجة لذلك، خلصت جهات كثيرة في اليسار إلى أن الطريقة الوحيدة لمحاربة النار هي النار. مثلما دفع ترامب بالخطاب إلى التطرف فنحن يجب أن نفضل ذلك أيضاً. لذلك لا نقولوا «ارهاب» بل «مقاومة»، لا نقولوا «صراع» بل «تطهير عرقي»، لا نقولوا «جدار أمني» بل قولوا «جدار أبارتهايد»، لا نقولوا «هجمات إسرائيلية في غزة»، بل قولوا «إبادة شعب».

ولكن، وهذه نقطة مهمة، كي تتغلغل هذه المصطلحات في صفوف اليسار اليهودي في الولايات المتحدة، كان يجب أن يغيب مصطلح آخر، وهو مصطلح تنازلت عنه أجزاء في اليسار الأمريكي بما يخص فهمها للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي: مصطلح السلام.

قبل نحو سنة ونصف السنة ألفت أوكسيو- كورتيز مشاركتها في اجتماع منظمة «السلام الآن» الأميركية، حين فهمت أن الاجتماع يحيي ذكرى اغتيال إسحاق رابين. فرابين هو في النهاية رجل أبيض مسن، إرثه الأساس هو العنف ضد الفلسطينيين. أما كونه حائزاً على جائزة نوبل للسلام، وكونه اغتيل خلال محاولته تغيير الواقع في الشرق الأوسط فلم يسعفا لتطهير اسمه. المنظمات التي تبنت مصطلحات «تطهير عرقي» و«إبادة شعب»، اختارت بشكل واضح التنازل عن السلام كهدف سياسي أو كروية للعلاقات المطلوبة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وحين يتم تقديم صراع مركب من خلال بنية مسطحة لقامعين ومقموعين فقط، لا تظل إمكانية للتحدث عن «سلام» بل فقط عن «نضال للتححر».

أكثر الأخطار هو الامبالاة دفع اختيار اليسار اليهودي في الولايات المتحدة الجدل إلى التطرف، قد ينفجر في وجهه. بدلا من مراكمة إنجازات هامة وإنشاء تحالفات واسعة تتجاوز المعسكرات دعما لعملية سلام، فإنه يخطر بإثارة ردود فعل عكسية خطيرة في صفوف اليمين، وفقدان «شركائه الطبيعيين» في اليسار الصهيوني في إسرائيل، وتعميق الفجوات بين اليهودي الإسرائيلي وبين يهود الولايات المتحدة، والمساهمة في تعزيز موجة اللاسامية العالمية، واللاسامية، كما هو معروف، حين تكتسب قوة تروح تجسدها بأفعال وتميل إلى تجاهل المواقف السياسية لليهود.

على الرغم من التحليل القاتم أعلاه، فالواقع الراهن في صفوف يهود الولايات المتحدة يشكل أيضا فرصة كبيرة. لفهم ذلك يجب التذكّر بأن منظمات اليسار اليهودية ليست المشكلة المركزية لإسرائيل في صفوف يهود أميركا. مهما كانت مثيرة للغضب والسخط، وأحيانا حتى خطيرة، فإن الخطر الاستراتيجي على علاقة يهود الولايات المتحدة بإسرائيل هو بالذات لامبالاة معظم اليهود في الولايات المتحدة حيال الوضع المركب الذي

جو بايدن هي أنه صيغة ملطقة من دونالد ترامب. تحولته إلى مرشح «اليسار» للرئاسة، وبعد ذلك انتصاره، شكلا أزمة بالنسبة إلى نفس الناشطين وأبقاهم بدون أهداف قابلة للتحقيق، ولا شخصيات يمكن التماهي معها بقناعة في السياسة القومية. في هذه الظروف نضجت الأرضية لتأثير حركات الاحتجاج الفلسطينية التي قدمت نظرة راديكالية تجاه واقع الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

تقليص الصراع: كل شيء مرتبط بأقلية تتعرض للملاحقة انضمت إلى هذه النزعات قوى صاعدة وشعبية في الحزب الديمقراطي، وهي مستعدة لمهاجمة إسرائيل وتحدي السياسة الكلاسيكية للولايات المتحدة في الدعم غير المشروط لحليفها الأهم في الشرق الأوسط. عضوتا الكونغرس رشيدة طليب والكسندريا أوكسيو- كورتيز، وهما من أبرز منتقدي إسرائيل في الكونغرس الأميركي، تدعيان بوضوح بأن إسرائيل هي نظام أبارتهايد وليست ديمقراطية، وبالطبا بتجميد الدعم الأمني لإسرائيل.

إنهما لا تقومان بذلك من أجل جرف أصوات عدد قليل من اليهود في اليسار الراديكالي بل تتوجهان إلى مجموعات مصوتين أخرى تدعم طروحاتهما. في منطقة مصويت أوكسيو-كورتيز، منطقة ١٤ في نيويورك، ٤٥٪ فقط من أصحاب حق الاقتراع هم يهود، وذلك مقابل ١١٪ من السود و ٥٠٪ من اللاتينيين. هؤلاء هم المصوتون الذين تحتاجهم عضوة الكونغرس مرة كل سنتين. ولكن ما شأن السود واللاتينيين في نيويورك، والسياسة الحازمة المعادية لإسرائيل؟

على الرغم من شعبية مقولة Free Palestine في الشبكات الاجتماعية، فإن النضال الفلسطيني لم يكن في مركز الأجندة الاجتماعية التي ألهمت أميركا في السنة الأخيرة. في الصيف الأخير حدث أكبر الاحتجاجات الشعبية في تاريخ الولايات المتحدة، وقد أهبها أحداث مثل قتل المواطن الأسود جورج فلويد برصاص شرطي أبيض. وفقا للعديد من الأبحاث فما بين ٦٠٪-١٠٪ من سكان الولايات المتحدة شاركوا في المظاهرات التي غيرت الشكل الذي تعمل فيه الحركات التقدمية في الدولة وغيرت ميزان القوى.

اندلع النضال المهم لحراك Black lives matter (حياة السود مهمة) ضد واقع عنصري لا يطاق وجر خلفه جميع خلافات اليسار التقدمي. منذ هذه اللحظة باتت كل الصراعات مرتبطة ببعضها البعض وباتت كل الأقليات تتعرض للملاحقة. أكثر من أي وقت مضى تحولت كل مسألة متعلقة بالعدالة والأخلاق إلى مسألة أبيض وأسود، أقلية ملاحقة أمام أغلبية قامعة، كل أقلية محقة وكل أغلبية خطيرة.

كل أقلية يعني ما عدا الأقلية اليهودية. الخطيئة الأساسية لليهود بنظر اليسار الأميركي هي أن نضالهم كإقلية خلفا لسائر النضالات، نجح بشكل هائل. الحركة الصهيونية في أساسها حركة تحرير اليهودي، وغالبية الحركات السوداء اليوم تحقق أهدافها في الشبكات الاجتماعية أساسا، ولا تتنج بالضرورة في مراكمة قوة جدية تغير قوانين اللعبة. أما الصهيونية في المقابل فقد نجحت، الأقلية المقموعة أقامت لنفسها دولة وفقدت بذلك مكانتها كإقلية، وعلى نحو أوتوماتيكي فقدت مكانتها كصاحبة حق.

إلى أين اختفى السلام؟ طمحت منظمات اليسار الراديكالي اليهودية في الماضي إلى قيادة قوة يهودي تميز بالنسبة لإسرائيل داخل المؤسسات اليهودية، فشها هي إنشاء قوة تأثير دفعها إلى التعاون الأخذ بالتوسع

ضد الاحتلال والتأثير على سياسة الإدارة الأميركية. كان أسلوب العمل مظاهرات أمام اجتماعات إيباك (اللوبي اليهودي)، إدخال مضامين بديلة إلى المخيمات الصيفية لليهود، تنظيم عرائض وحملات حادة وغيرها، وكمن كان مبعوثا في حركة شباب صهيونية أميركية، وأكثر من التجول في حلقات اليسار في الولايات المتحدة، شعرت أحيانا بأن مدى تمكني فيما يخص الصراع، أو التزامي بالسلام، يقاس فقط بعدد المرات التي أدمج فيها كلمة «احتلال» داخل المحادثة. لدي نقد كثير على هذه السيرورات، ولكن واضح لي من أين تنبع. إنها لحقيقة بأن مكانة المناطق (المحتلة) هي مسألة خلافية، أي بين مواطني إسرائيل كذلك وحتى بين مواطني إسرائيل اليهود. إنها حقيقة بأن إسرائيل تمارس سيطرة عسكرية على مجموعة سكانية تعارض ذلك، وإنها حقيقة بأن دولة إسرائيل لم تقرر ضم يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، هذه حقائق لا جدال عليها، لا من اليمين ولا من اليسار، حتى لو نشأ جدال حول مسيبتات الوضع والحلول المرغوب بها له، ولذلك من الشرعي جدا بل الضروري إجراء جدل مفتوح حول علاقة إسرائيل بالمناطق الفلسطينية حتى حين يكون هذا الجدل صعبا وغير مريح. للأسف قرر الجزء الأكبر من المؤسسات المركزية ليهود الولايات المتحدة تجاوز الصهيونية، وهو ما اختاروه أيضا بالنسبة لمسألة الصراع. ولكن مثلما تكشف على الدوام جهات في إسرائيل، فإن تجاهل المشكلة لا يؤدي إلى غيابها.

من الفشل إلى التطرف جعلت جولة العنف الأخيرة بين إسرائيل وحماس حرب مصطلحات اليسار اليهودي الأميركي تطرف أكثر فأكثر. تم ترك مصطلح «احتلال» لصالح مصطلحات أشد ومشحونة أكثر بكثير. خلال العملية الأخيرة كان هناك عدد أكبر من الشباب اليهود، ممززين بواسطة شخصيات معروفة من كل العالم ونشطاء من أنصار الفلسطينيين، ممن تطرقوا إلى العملية العسكرية لإسرائيل في غزة على أنها «تطهير عرقي»، «واقع أبارتهايد»، وحتى «إبادة شعب». لقد تم تجنيد أكثر المصطلحات خطورة في تاريخ الإنسانية لوصف أحد الصراعات المركبة والمأساوية في القرن الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، ازداد استخدام مصطلح «النكبة المستمرة» الذي تستعمله حركات الاحتجاج الفلسطينية في العالم. إن الاعتراف بوجود سرديّة مختلفة وتجربة فلسطينية بخصوص ١٩٤٨ هي شيء، ولكن الادعاء بأن «النكبة» لم تنته أبدا، وتبني موقف رؤية الفلسطيني كـ «لاجئ أبدي» إلى أن يعود إلى السكن في حيفا أو يافا، أي ألا تعود إسرائيل موجودة، هو ادعاء آخر تماما.

هناك عدد من الأسباب لتطرف الخطاب هذا، واختيار مفاهيم أقسى ومثيرة للمعارضة والقشعريرة في صفوف كل إسرائيلي يهودي. العامل الأول هو فشل منظمات اليسار الراديكالي تحديدًا، تعرض قسم كبير من هذه المنظمات لضربات قاسية في السنوات الأخيرة، ونمو منظمات دخلت إلى الوعي اليهودي الأميركي بشكل عاصف قد توقف. مجالس التشريع الأميركية مرتت قوانين ضد حركة المقاطعة، وعلى نحو عام يبدو أن حركة المقاطعة لا تنجح في تحقيق أهدافها، الاقتصاد الإسرائيلي يواصل النمو وتوسيع التعاون الدولي، واتفاقات أبراهام هي دليل إضافي على ذلك، وإلى هذا تنضم الخيبة من خسارة بيرني ساندرز (المتوقعة يجب القول) في برايميريز الحزب الديمقراطي. في حين ينظر كثيرون في اليسار الأميركي اليهودي وعموما، إلى ساندرز على أنه سجلب مواقفهم إلى البيت الأبيض، فإن النظرة إلى

يمكن لكل من ينشط داخل المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية اليوم، رؤية مدى غياب كلمة صهيونية من الخطاب الدائر. والصهيونية الأميركية، بوصفها رؤية بلورها أشخاص عظام مثل لويس براندز، قاضي المحكمة العليا اليهودي الأول. وقد هدفت إلى الربط بين الهويات: اليهودية، الصهيونية والأميركية. هذه الرؤية تكاد تختفي، في عهد ما بعد الحقيقة والخطاب المتقلب، تقلص معنى «أن تكون صهيونياً» بنظر كثيرين من اليهود الأميركيين إلى الدعم الأعمى لسياسة الحكومة الإسرائيلية. ولذلك فإن منظمات يهودية في قلب الإجماع فضلت على مدى السنين التنازل عن التشديد الصهيوني بهدف تضيق التورتات في صفوف المجتمع. ومنع هرب الشباب الذين باتوا أقل ارتباطاً بإسرائيل. وأبراهام أفنغل، أول مدير لمنظمة «تجليت» وأحد النشطاء القدامى في صفوف يهود الشتات، يكرر مجدداً في محاضراته أمام مبعوثي الوكالة اليهودية أن «إسرائيل باتت المصطلح الأكثر إثارة للانقسامات في صفوف المجتمع اليهودي».

«حب إسرائيل» بدلا من الصهيونية بدلا من مواجهة هذا الواقع بشكل مباشر، بحث العديد من المنظمات اليهودية عن طريق غير مباشرة، وهو قرار منطقي لو أخذنا بالاعتبار هبوط عدد الأعضاء في الكنيس وعدد المترجمين للفيدراليات اليهودية في صفوف الشباب، الذين يشعرون بأنهم أقل ارتباطاً بإسرائيل قياسا بما شعر به جيل الأجداد والجدات، وفقا لاستطلاع نشر في أيار ٢٠٢١، فإن ٥٢٪ من اليهود فوق جيل ٦٥ عاما يقولون إن القلق على إسرائيل هو مركب مهم في هويتهم اليهودية، وذلك مقابل ٣٥٪ فقط في صفوف أبناء ٢٩-٤٨. ففي غياب مركز مشترك وضمن خطاب جماهيري واجتماعي مشروح وأخذ بالتطرف، نشأ تفضيل لقاسم مشترك متاح ومريح.

هكذا استبدلت التربية على موقف صهيوني بالتربية على «حب إسرائيل»، وما بدأ بسياسة تريبوية ونظرة عاطفية إلى متسادا، الكيبوتس والحاظ الغربي (البراق)، أبى في كثير من الأحيان الشباب اليهودي- الأميركي مع تطبيق ويزر وجمال جادوت (نجمة سينمائية إسرائيلية).

ولكن لا يمكن الصورة الوردية لإسرائيل أن تواجه الواقع المركب والعنيف في الشرق الأوسط. بدأ العديد من الشباب اليهود «بالتيقظ» وفهم أن «التربية على إسرائيل» التي تلقوها كانت تقوم على حقيقة سطحية ومجتزأة، وذلك وسط حوار حول أسئلة مركبة وأولها الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفي حين تشدد التربية الصهيونية على تحقيق الذات في الواقع انطلاقا من الوفاء لمثل، بما يشمل بالضرورة الفجوة ما بين الرؤية والواقع، فإن «التربية على إسرائيل» تميل إلى تناول النتيجة النهائية وحدها: «إسرائيل»، والتسويق العنيف لـ «ربون» هو الشباب الأميركي.

هذه الأزمة ولدت عددا من الحركات، صحيح أنها صغيرة العدد لكنها تحظى بتأثير جدي على المزاج السائد لدى اليسار اليهودي الأميركي. وقد بدأت هذه الحركات بتنظيم الشباب والفتيان اليهود بهدف خلق خطاب سياسي آخر بخصوص الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وبخصوص إسرائيل، كان الجزء الأساس من الجهد الذي بذلوه لتكريس وتعميق مصطلح «احتلال» ونقله من الهوامش إلى مركز الجدل العام في المجتمع اليهودي الأميركي.

تجاوز للصراع لقد كان الهدف تجنيد المجتمع اليهودي للصراع



بموازاة تنفيذ ٤٧٪ من خطة حكومية إسرائيلية لمواجهة الجريمة، ارتفاع عدد ضحايا السلاح العرب بـ ١٢٪!

كتب هشام نفاع:

استمراراً للمقال السابق بعنوان «معيّبات رسمية: جرائم القتل بالسلاح في المجتمع العربي بين ٢٠١٣ - ٢٠١٩، ثلاثة أضعاف نظيرتها في المجتمع اليهودي»، والذي تناول تقريراً نشره مراقب الدولة في إسرائيل، مؤخرًا، تحت عنوان «تعامل شرطة إسرائيل مع حيازة الأسلحة غير القانونية وحوادث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة»، فيما يلي إجمال لما تم اتخاذه من قرارات حكومية وما تم وضعه من خطط مختلفة عنوانها مكافحة الجريمة والسلاح في المجتمع العربي، والتقييم الذي يضعه المراقب، وهو يقوم بربط بعض الخيوط التي تقود إلى بعض مكامن الحل بل التقاعس، التي يكشفها ويحدد، في عمل السلطات.

في إطار «مخططات لمعالجة الإجرام في المجتمع العربي»، يتوقف التقرير عند ما عُرف بـ «الخطة الخماسية»: القرار الحكومي ٩٢٢ في كانون الأول ٢٠١٥ المتعلق بـ «التطوير الاقتصادي في صفوف سكان الأقاليم»، ثم قرار الحكومة ١٤٠٢ في نيسان ٢٠١٦، وألقي فيه على عاتق وزارة المالية ووزارة الأمن الداخلي العمل على بناء خطة عمل متعددة السنوات للفترة الواقعة بين العامين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ «لتحسين مستوى الأمن الشخصي في الوسط العربي وتعزيز الأمن في لواء القدس»، وحدد في القرار أن تشمل الخطة إقامة محطات شرطة جديدة، وتعزيز محطات الشرطة القائمة، وتعزيز منظومات تنفيذية إضافية، وتعزيز منظومات الدعم للشرطة بنحو ٢٦٠ وظيفة جديدة، كلفة الخطة هي مليارات شيكل، مليار واحد منهما في قاعدة الميزانية.

لم يحدد قرار الحكومة أي جزء من الميزانية سيستخدم لتحسين مستوى الأمن في المجتمع العربي، وما هي حصة «تعزيز الأمن في لواء القدس»، وهكذا ففي العام ٢٠١٨، قلصت الشرطة تطبيق الخطة «بسبب التقليل التي فرضت على مخمّل الوزارات الحكومية، وبسبب قيام وزارة الأمن الداخلي بنقل ميزانيات خلال العام ٢٠١٨ بين بنود مختلفة في ميزانية الشرطة». في تقرير مراقب الدولة العام ٢٠١٩، جرى استعراض خلفية التغييرات التي نُفذت في بداية العام ٢٠١٨ في مخططات عمل الشرطة، ومن بينها تغييرات في الخطة الخماسية، وأشار التقرير إلى أن وزارة الأمن الداخلي قد أرسلت للشرطة مخططاً يتضمن مستجدات ميزانية العام ٢٠١٨ - ٢٠١٩، الأمر الذي استوجب إلغاء وإيقاف جزء كبير من المشاريع التي صودق على تنفيذها في إطار خطة عمل الشرطة للعام ٢٠١٨، بما يشمل إلغاء وإيقاف مركبات من الخطة الخماسية.

وقد تبين العنوان الرئيس الذي ذهبت اليه الميزانيات التي تم تقليصها وتحويلها وإزاحتها لمهام أخرى، ووفقاً للتقرير: «من المبلغ الذي خصصته الشرطة لتحسين الأمن في المجتمع العربي، خُصص مبلغ ٧٢٥ مليون شيكل لتعزيز الأمن في لواء القدس»، ويخلص المراقب: يفترض، كما ذكر أعلاه، أن الخطة قد مُلت بنسبة نحو ٤٤٪ من الميزانية التي حدد قرار الحكومة ضرورة تخصيصها (فجوة بمبلغ ٧٠٩ ملايين شيكل)، وببلغ التنفيذ الفعلي نحو ٤٧٪ (فجوة بمبلغ ٦٧٨ مليون شيكل). على هذا النحو تضررت قدرة الحكومة على تحقيق غاياتها في هذا المجال. نقترح على وزارة الأمن الداخلي أن تأخذ القرارات المالية التي تؤثر جذرياً على تطبيق الخط المتعددة السنوات في هذا المجال بالحسبان إذ أن هذا الموضوع خذ كفاية مركزية - كما يوصي التقرير.

لم تُعزز قوات مواجهة الجريمة بل جرى إعادة انتشار لها فحسب

يتناول تقرير المراقب، بلغة لا تحترم الهوية الجمعية للعرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، ما يسميه «تجنيد أفراد شرطة مسلمين»، ويتبين أنه «على الرغم من حملات التجنيد الكثيرة التي نُفذت في السنوات الأخيرة، نسبة الارتفاع في عدد الشرطيين المسلمين الذين يخدمون عملياً في الشرطة محدودة جداً، وعلى الشرطة أن تفحص أسباب نسبة الإقالات العالية، وإيجاد حلول ملائمة لتحسين دمج الشرطيين المسلمين في الشرطة، نوصي أيضاً بأن تفحص الشرطة غاياتها في مجال تجنيد الشرطيين المسلمين، مع الالتفات إلى حضتهم السكانية في صفوف عموم سكان الدولة، وإلى الأمور الإيجابية التي قد تترتب على دمجهم في سياق النشاط الميداني لمكافحة نسب الإجرام العالية في صفوف السكان العرب».

في هذا المجال، يعود المراقب ليؤكد الفشل حتى في نقطة خلافية بين السلطة وممثلي المواطنين العرب، وهي فتح محطات شرطة جديدة في وقت يثبت كل يوم أن هذه المحطات لا تساهم بالمرّة في مواجهة الإجرام المنظم والسلاح المنفلت، ويكتب المراقب: «تبين أنه قد جرى في إطار الخطة الخماسية افتتاح ٨ محطات شرطة، و٥ نقاط شرطة، وذلك في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠، ثلاث من النقاط الخمس استبدلت ٣ ثلاث محطات شرطة لم يجر افتتاحها بسبب التقليل في ميزانية الخطة الخماسية. علاوة على ذلك، أقيمت ست من المحطات المذكورة على أساس قوّة مهتاتية لمحطة شرطة قائمة عملت في القطاع الذي أقيمت فيه المحطة الجديدة».

ويضيف: «تشكل إقامة محطات شرطة جديدة مكوناً مركزياً في الخطة الخماسية، وهي مُعدّة لزيادة حجم القوات التي تحارب من أجل القضاء على الجريمة في المجتمع العربي، وتقدم الخدمات للسكان. على الرغم من ذلك، تبيّن أن أربعة من المحطات الثماني التي أقيمت لم تؤدّ إلى زيادة ملحوظة في حجم القوات، لأنها أنقصت من وظائف سائر المحطات التي تعمل في القطاع ذاته، وما جرى تنفيذه فعلياً هو إعادة انتشار للقوات التي تعمل في هذه القطاعات»، معنى ذلك أن حتى «الإجازة» الوحيد الذي سوّته الحكومة هو عبارة عن رزمة لامعة حول علبة فارغة. لم يتم تعزيز القوة البوليسية المخصصة لمواجهة الجريمة بل لم يتعد الأمر نقل عناصر من هنا إلى هناك، ملاحظة المراقب هذه لا تبقى شيئاً من الادعاءات الحكومية عن خطوات فعلية ضد الجريمة التي تفتك ببلدات المواطنين العرب.

التشكيك في مدى فاعلية فتح محطات شرطة جديدة

السؤال المطروح: ما هي القيمة الفعلية لتلك المحطات؟ يجد جواباً مهماً في استخلاصات المراقب. فيكتب: «في العام ٢٠١٩، أعدت الشرطة خطة خماسية جديدة لفترة الأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وتعتزم من خلالها فتح ثماني محطات شرطة جديدة، وإضافة ١٢٠٠ وظيفة في ميزانية لمرة واحدة تصل إلى مليار شيكل وميزانية جارية بقيمة ٧٠٠ مليون شيكل. يتوقع أن تقدّم الخطة للمصادقة عليها من قبل الشرطة ووزارة الأمن الداخلي، ومن ثمّ عرضها على وزارة المالية. والخطة الخماسية الأولى من العام ٢٠١٦ أفضت إلى إقامة ٨ محطات شرطة و٥ نقاط شرطة في المجتمع العربي، على الرغم من معارضة إقامتها في جزء من الحالات. إضافة إلى ذلك، أفضت الخطة إلى رفع أحجام تجنيد الشرطيين المسلمين. هذه الخطوات تحمل في طياتها إمكانية تعزيز ثقة المجتمع العربي بالشرطة، وقد تدفع إلى تحسين الخدمات المقدّمة للسكان». ولكنه يخلص إلى ما يلي:

«على الرغم من هذا، تظهر رقابة المتابعة أن الأمر لم يؤدّ إلى الحدّ من الجريمة في المجتمع العربي في هذه السنوات، لا بل إنّها شهدت تفاقماً في عدد من المجالات. كل هذا على الرغم من أن قرار الحكومة ١٤٠٢ الذي وضعت الخطة على أثره تترقب إلى تحسين الأمن الشخصي». ويشدد التقرير على أنه «بالرغم من الارتفاع في فرض القانون، في كل ما يتعلق بمخالفات إطلاق النار، ثمة ارتفاع متواصل ومنهجي في الإجرام في المجتمع العربي، بما في ذلك في المخالفات المذكورة. نوصي أن تقوم الشرطة، قبيل المصادقة على الخطة الخماسية ٢٠٢٠-٢٠٢٤، بإجراء

مراجعة عميقة لنتائج الخطة المنتهية، وأن تفحص - فيما ستفحص - درجة نجاح الخطة، وتستكمل مسار استخلاص العبر، وتتخذ قراراً بشأن طابع الخطة الصحيح؛ أهو إقامة محطات وتجنيد شرطيّين من المجتمع العربي، أم ثمة حاجة إلى مركبات أخرى أو إضافة في سبيل خلق التغيير المطلوب في حجم الجريمة؟ وغير ذلك، إذا فُز المصادقة على خطة خماسية جديدة، يجب على وزارة المالية ووزارة الأمن الداخلي والشرطة التفكير في تمويل الخطة على امتداد سنواتها الخمس، الأمر الذي سيؤدّي إلى تحديد غايات ومؤشرات قابلة للقياس بوضوح. كي يصبح بالإمكان فحص مدى نجاعة الخطة وتأثيرها»، كما ورد.

«الإجرام في المجتمع العربي

تفاهم أكثر فأكثر في عدد من المجالات» في ملخص تقرير المراقب لموضوع «مخططات لمعالجة الإجرام في المجتمع العربي»، يكتب أنه: «على ضوء توصيات لجنة أور الصادرة العام ٢٠٠٣، والقرارات التي اتخذتها الحكومة منذ ذلك الحين، عززت وزارة الأمن الداخلي والشرطة من نشاطات الوقاية وفرض القانون في صفوف المجتمع العربي على امتداد السنوات. على الرغم من ذلك، جاء في التقرير الرقابي السابق أن الإجرام الخطير في المجتمع العربي تفاقم على امتداد هذه السنوات، كما تفاقمت أحداث العنف، بما يشمل مخالفات الوسائل القتالية وإطلاق النار، وكل ذلك على نحو فاق بيانات الإجرام الفظرية بكثير، سواء أكان ذلك في حجم الجريمة أم في خطورتها».

ويتبين من رقابة المتابعة أنه منذ نشر التقرير السابق في آب ٢٠١٨، وعلى الرغم من أن الشرطة قد أنهت تطبيق جزء كبير من الخطة الخماسية، «لم تُفحص هذه الخطة بعد إلى خلق التغيير المنشود. الإجرام في المجتمع العربي تفاقم أكثر فأكثر في عدد من المجالات، ومن بينها أحداث إطلاق النار، بارتفاع بنسبة ١٩٪ في العام ٢٠١٨، وبنسبة ٨٪ في العام ٢٠١٩، وصولاً إلى رقم قياسي هو ٩٢٠٠ حادث إطلاق نار في العام، بالإضافة إلى ذلك، حصل ارتفاع في عدد ضحايا المخالفات المرتكبة ضد الأشخاص والأجساد بأكثر من ١٠٪ في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠١٧-٢٠١٩، وصولاً إلى رقم قياسي وهو ١٥١٠٠ ضحية، ووصل عدد المغدورين كذلك إلى رقم قياسي: ٩٥ قتيلاً في العام ٢٠١٩».

وتشير بيانات العام ٢٠٢٠ حول أحداث إطلاق النار وضحايا القتل إلى تواصل هذا الاتجاه، فقد وقع ١٠٨٧٤ حادث إطلاق نار في جميع أرجاء البلاد، وهو ما يشكل ارتفاعاً بنسبة ١٨٪ عن العام ٢٠١٩، وتبين

أيضاً أن عدد القتلى من المجتمع العربي في العام ٢٠٢٠ قد بلغ ١٠٦ أفراد، أي ثمة ارتفاع بنسبة ١٢٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩. كل هذا في الوقت الذي جرى فيه تنفيذ نحو ٤٧٪ من الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة.

في معرض ردها على نتائج التقرير، أشارت الشرطة، إلى «سلسلة من الخطوات التي اتخذتها لصدّ الظاهرة». ويقول المراقب إنه على ضوء الاتجاهات الواضحة في السنوات الأخيرة، وتواصل استخدام السلاح الناري في المجتمع العربي، ثمة أهنية بالغة لإقامة نشاطات تقييم جارية من قبل الشرطة في سبيل الوقوف عند درجة تأثير نشاطاتها على خلق التغيير المطلوب في هذا المجال. ومعالجة حوادث إطلاق النار والوسائل القتالية تستوجب تعزيز النشاطات الرامية إلى تقليص عمليات التهريب، والسرقة، والاستيراد غير القانوني للوسائل القتالية، وتعزيز التعاون بين أذرع الشرطة، وبينها وبين الأجسام المختلفة في جهاز الأمن، وتنظيم الضغوط التي تعاني منها محطات الشرطة في مدن وقرى المجتمع العربي، وتحديد مؤشرات وغايات لمعالجة الظاهرة.

ويشدد المراقب توصيته قائلاً إنه «عند مراجعة هذه الخطط، يجب على الشرطة أن تفحص وتحدد ما هي المساهمات المطلوبة لتشغيلها (القوى البشرية، والمحطات، والوسائل التكنولوجية وغيرها). عليها أن تفحص أيضاً الحاجة إلى توسيع حجم النشاط البوليسي في أبعاد عدة، من بينها التحقيقات والعملات الميدانية، وتواجد الشرطيّين الميداني، واستخدام الوسائل، وكذلك تحديد غايات قابلة للقياس في كل ما يتعلق بتقليص حجم الجريمة. أسوة بمخططات الشرطة، قام ديوان رئيس الحكومة بلورة خطة حكومية بنويّة لمعالجة الجريمة والعنف في المجتمع العربي. على ديوان رئيس الحكومة، ووزارة الأمن الداخلي، والشرطة، العمل للتنسيق بين الخطط المطروحة، والعمل على تطبيق خطة حكومية بنويّة معززة بالميزانيات المطلوبة وبقرار حكومي، وأن تضع غايات واضحة لتقليص الجريمة في المجتمع العربي تقليصاً بالغا».

وفي المحصلة يرى أن «قضية الإجرام في المجتمع العربي تشغل المجتمع الإسرائيلي منذ نحو عشرين عاماً، إلا أن الوضع أخذ في التدهور على الرغم من النشاطات التي اتخذت في هذا المضمار. لا يمكن تحقيق تقليص في العنف المتفاهم في المجتمع العربي في إسرائيل، ورفع مستوى الأمن الشخصي، وتحسين جودة الحياة فيه إلا من خلال الدمج بين أذرع الشرطة، والحكومة، وقيادات المجتمع العربي» على حد وصفه.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي